

الجمهورية التونسية
مجلس تنازع الاختصاص
.....***.....
القضية عـ197 دد
تاريخ الجلسة : 2008/02 /05

باسم الشعب ،
أصدر مجلس تنازع الاختصاص القرار التالي :

بعد الإطلاع على ملف القضية عدد 20888 المرفوعة من :

- سالم بن أحمد العواني و نعيمة الزليزي محاميهما الأستاذ حسن البرقاوي بالمنستير .

- ضدّ -

- بلدية المنستير في شخص ممثلها القانوني مقرّها بالمنستير نائبها الأستاذ كمال أبو بكر المناري .

وبعد الاطلاع على الحكم الوقتي الصادر فيها عن المحكمة الابتدائية بالمنستير بتاريخ 20 ديسمبر 2006 والقاضي بإرجاء النظر في القضية وإحالة ملقها على مجلس تنازع الاختصاص .

وبعد الإطلاع على قرار السيد رئيس مجلس تنازع الاختصاص المؤرخ في 10 ديسمبر 2007 والمتعلق بتعيين السيد الحبيب جاء بالله عضوا مقررا لتهيئة القضية وإعداد تقرير في الموضوع .

وبعد الإطلاع على تقرير العضو المقرر .

وبعد الإطلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملف .

وبعد الإطلاع على القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 03 جوان 1996 والمتعلق بتوزيع الاختصاص بين المحاكم العدلية والمحكمة الإدارية وإحداث مجلس لتنازع الاختصاص .

وبعد المداولة القانونية بحجرة الشورى صرح بما يلي :

من الوجهة الشكلية :

حيث كانت الإحالة الماثلة مستوفية للشروط الشكلية المضمنة بالفصل السابع من القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 03 جوان 1996 ولذا تعين قبولها من هذه الناحية

من الوجهة الواقعية :

حيث يبرز من أوراق الملف المعروض على نظر المجلس قيام المدعين عن طريق محاميها أمام المحكمة الابتدائية بالمنستير عارضين أنه استقرّ على ملكها جميع الملك المسمّى بئر سلام موضوع الرسم العقاري عدد 33592 المنستير المتكوّن من القطعة عدد 2 من المثال التقسيمي للرسم عدد 6798 المنستير والكائن بصقانس والماسح 76 ص وجميع الرسم العقاري عدد 33593 المنستير المتكوّن من القطعة عدد 3 من المثال التقسيمي للرسم عدد 6498 والكائن بصقانس والماسح 31 ص وغيرها من القطع المجاورة بحيث تقدّر مساحة كلّ الرسوم العقارية 9 آر و 58 ص وقد استصدرا القرار التقسيمي عدد 111 بتاريخ 17 أوت 2000 عن بلدية المنستير واقتضى هذا الأخير مساهمة في الطرقات ب 471 م 2 من جملة 958 م 2 وقد فاقت المساهمة القانونية في الطرقات الربع من جملة مساحة التقسيم بما قدره 232 م 2 ولذلك قاما لدى القضاء طالبين الإذن بتكليف 3 خبراء في قيس الأراضي والبناء وتقدير قيمة الساحة التي تفوق المساهمة القانونية في الطرقات ثمّ الحكم بإلزام البلدية المدّعى عليها بأن تؤديا لهما غرم الضرر طبقا للقيمة التي سينتجها الإختبار .. و حيث بموجب ذلك رسمت القضية بالدفتّر المعدّ لنوعها تحت عدد 20888 وتتالي تبادل التقارير بين الطرفين وعينت بعدد الجلسات آخرها يوم 20 ديسمبر 2006 .

و حيث إزاء تمسك نائب الجهة المدّعى عليها ضمن مذكرة مستقلة مؤرخة في 21 أكتوبر 2006 بعدم إختصاص المحكمة المتعهّدة بالنزاع بالنظر فيها قرّرت هذه الأخيرة إيفاف النظر فيها وإحالة ملفها على مجلس التنازع طبقا لما تقتضيه أحكام الفصل 7 من قانون توزيع الاختصاص.

من الوجهة القانونية :

حيث يخلص من أوراق الملفّ المعروض على نظر المجلس ومن الحكم الوقتي الذي أنبنى عليها أنّ النزاع يتمحور حول طلب الحكم بالتعويض للمدّعين عمّا زاد عن المساحة الزائدة عن المساهمة القانونية في الطرقات إثر عملية تقسيم للعقارات التابعة لهما بترخيص من الجهة المدّعى عليها .

و حيث ينصّ الفصل 67 من مجلة التهيئة الترابية و التعمير على أنّ الطرقات والمساحات الخضراء تدمج في الملك العمومي أو في الملك الخاص التابع للدولة أو للجماعة المحلية بمجرد المصادقة على التقسيم ولا يترتب عن ذلك مقابل أو غرامة إلا بالنسبة للمساحة

التي تزيد على ربع مساحة التقسيم وأنّ تقدير تلك الغرامة يتمّ ، في حالة عدم الإنفاق عليها بالمرضاة ، من طرف المحاكم المختصة وفقا للتشريع الجاري به العمل في مادة الإنتزاع من أجل المصلحة العمومية .

وحيث جرى قضاء المجلس على اعتبار أنّ المشرّع أسند إختصاصا كاملا للمحاكم المختصة سواء من حيث الإجراءات أو الإختصاص لتقدير الغرامة المستحقة في المجال المذكور .

وحيث ، في هدي ما تقدّم ، يضحى النظر في استحقاق و تعويض الضرر الناجم للطالبيين إثر عملية التقسيم من صلاحيات القاضي العدلي المختصّ في مجال التعويض عن الإنتزاع من أجل المصلحة العمومية .

ولهذه الأسباب

قرّر المجلس أنّ النزاع المعروض عليه من إختصاص جهاز القضاء العدلي .

وصدر هذا القرار بحجرة الشورى يوم الثلاثاء 05 فيفري 2008 عن مجلس تنازع الإختصاص المتكوّن من رئيسه السيّد محمّد اللّجمي الرئيس الأوّل لمحكمة التعقيب وعضوية السيّدتين حسيبة العربي و سريّة الجازي والسّادة علي كحلون و محمّد فوزي بن حمّاد والحبيب جاءبالله ومحمود جمعة وبحضور كاتب الجلسة السيّد جلّول العرفاوي .

الرئيس
محمّد اللّجمي

العضو المقرّر
الحبيب جاءبالله

كاتب الجلسة
جلّول العرفاوي